وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 27 أبريل 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع مع تراجع المخزونات الأميركية وتركيز السوق على الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفع النفط أمس الأربعاء بعد أن هبط أكثر من 2 بالمئة في الجلسة السابقة، حيث أعادت تقارير عن تراجع مخزونات النفط الخام والوقود في الولايات المتحدة تركيز المستثمرين على الطلب القوي في أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وقفز خام برنت 40 سنتا أو 0.5 بالمئة إلى 81.17 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0723 بتوقيت غرينتش، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 48 سنتًا أو 0.6 ٪ إلى 77.55 دولارًا للبرميل.

وتراجعت مخزونات النفط الخام الأميركية بنحو 6.1 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 21 أبريل، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء، وكان محللون يتوقعون انخفاض مخزونات الخام بنحو 1.5 مليون برميل.

وقالت المصادر إن مخزونات البنزين تراجعت 1.9 مليون برميل الأسبوع الماضي، بينما ارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 1.7 مليون برميل، تراجعت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة منذ منتصف مارس، حيث زادت المصافي من تشغيلها لإنتاج المزيد من البنزين قبل فترة ذروة الطلب في الصيف التي تبدأ في مايو. وقد أدى ذلك إلى دفع أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى الخلف، عندما تكون العقود الآجلة الفورية أعلى من العقود الآجلة المؤرخة في وقت لاحق، مما يعكس ارتفاع الطلب على المصفاة.

وقال المحلل النفطي ستيفن شورك في رسالته الإخبارية «يتماشى التراجع الأعلى مع معدلات الاستخدام القوية، حيث تقوم المصافي حاليًا بغلي الكثير من النفط الخام في وقت من الموسم بدأ فيه الطلب على البنزين في الارتفاع للتو».

تراجعت أسعار النفط بأكثر من 2 ٪ يوم الثلاثاء، لتعود إلى نفس المستوى القريب قبل إعلان منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء منتجين آخرين مثل روسيا، المعروفة باسم أوبك +، عن خفض إضافي للإنتاج في أوائل أبريل.

وقال سونج يانج، المحلل في تشاينا جالاكسي فيوتشرز في مذكرة: إن الزخم الصعودي الناتج عن تخفيضات أوبك ينفد، ولم تظهر صادرات النفط الروسية أي انخفاض واضح، مما يترك جانب العرض دون المزيد من الدعم.

بينما دفعت بيانات معهد البترول الأميركي السوق إلى الأعلى يوم الأربعاء، فإن المخاوف الاقتصادية المستمرة وتوقعات زيادة أسعار الفائدة التي قد تحد من نمو الطلب على الوقود تتعارض مع علامات تحسن مكاسب الاستهلاك على المدى القصير.

تراجعت ثقة المستهلك الأميركي إلى أدنى مستوى لها في تسعة أشهر في أبريل مع تصاعد المخاوف بشأن المستقبل، مما زاد من خطر وقوع الاقتصاد في حالة ركود هذا العام. كما أبدى المستثمرون قلقهم من أن الزيادات الجديدة المحتملة في أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية التي تكافح التضخم قد تبطئ النمو الاقتصادي وتضعف الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في اجتماعاتهم المقبلة، ويجتمع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في 2 و3 مايو.

وأضاف يانج بأن النفط ارتفع من أدنى مستوى إغلاق في أكثر من ثلاثة أسابيع حتى مع دراسة المستثمرين لتوقعات الطلب العالمي وسط مخاوف بشأن صحة الاقتصاد، ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط باتجاه 78 دولارًا للبرميل بعد انخفاضها بنسبة 2.2 ٪ يوم الثلاثاء، بينما ارتفعت العقود الآجلة للأسهم الأميركية، وكافح النفط هذا الأسبوع للحصول على اتجاه مع تأرجح المعنويات مع الأسواق المالية الأوسع نطاقًا، وأبلغت مجموعة صناعية أميركية عن انخفاض كبير في مخزونات النفط الخام على مستوى البلاد، مما أضاف بعض الإيجابية.

يقترب النفط الآن من ما كان عليه قبل إعلان منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها خفضًا مفاجئًا للإنتاج في وقت سابق من هذا الشهر، وأدى التدهور في أرباح تكرير النفط خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى جعل الشركات تفكر في انخفاض معدلات المعالجة، واستمرت المؤشرات الرئيسة في سوق الخام الآسيوية في الضعف.

وقال ينس بيدرسن، مدير أبحاث النفط والسلع في بنك دانسكي: «يبدو أن المخاوف بشأن آفاق الطلب هي السبب الرئيس» لانخفاض الأسعار في الأيام الأخيرة، وهي تتصدى لآثار انخفاض إنتاج أوبك. «بالنسبة للسوق بشكل عام، بما في ذلك سوق النفط، حان الآن الانتظار والترقب قبل اجتماعات مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي الأسبوع المقبل والتي ستحدد النغمة».

سيتتبع المستثمرون عن كثب التقارير هذا الأسبوع بما في ذلك عن الوظائف الأميركية، قبل اجتماع السياسة الفيدرالية لشهر مايو، ومن المقرر أن تعلن بعض أكبر شركات النفط الكبرى في العالم، بما في ذلك إكسون موبيل وشيفرون، عن أرباح الربع الأول يوم الجمعة ومن المحتمل أن تقدم تعليقات على صحة الصناعة.

ارتفعت أسعار النفط يوم الأربعاء في التعاملات المبكرة في لندن، حيث كان المستثمرون يزنون قوة الطلب على النفط الخام مقابل مخاوف العرض. يأتي الارتفاع أيضًا مع انتظار المتداولين لأحدث بيانات مخزون النفط الخام من الحكومة الأميركية. ولا تزال أسعار النفط متقلبة بسبب عناوين الأخبار والمشاعر بشأن الطلب من الصين، باعتبارها أكبر مستورد للخام في العالم، وعززت أرقام النمو الاقتصادي الإيجابية الأخيرة في البلاد المعنويات تجاه النفط، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5 ٪ في الربع الأخير مقارنة بالعام السابق. وأضاف السفر القوي لقضاء العطلات في الصين دعمًا للأسعار مع تفاؤل المتداولين بأنه سيعزز الطلب بشكل أكبر، كما أضافت تخفيضات الإمدادات غير الطوعية والمخطط لها دعمًا لأسعار النفط. ولم تظهر صادرات النفط في شمال العراق مؤشرات تذكر على استئناف العمل بعد فترة وجيزة من الجمود ويستعد أعضاء أوبك + لبدء تخفيضات إنتاج الخام، التي أعلنوا عنها في 2 أبريل.

وساعد ارتفاع أسعار الفائدة والركود الذي يلوح في الأفق في الحد من أسعار النفط، حيث ينظر المستثمرون في التأثير المحتمل على الطلب، ويتوقع المحللون قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة في اجتماعاتهم القادمة.

وقال المحلل الكلي المستقل بييرو سينجاري إن الأثر المفيد لإعادة الانفتاح الاقتصادي للصين قد يعوض أي تراجع في الطلب الأميركي، وبالنظر إلى تخفيضات إنتاج أوبك، من الواضح أن المعروض محدود وأن كل شيء يتمحور حول الطلب، والصين هي اقتصاد ينفتح من جديد، وبالتالي فإن الطلب هناك في تزايد. ومع ذلك، فإن المخاوف من حدوث ركود سابق لأوانه لم تتحقق بعد في كل من الولايات المتحدة وأوروبا.

وقال: «لا يزال نشاط الخدمات والنشاط الاستهلاكي قوياً، وبالتالي فإنني أميل إلى الاعتقاد بأنه لا يزال هناك سوق مشجع لأسعار النفط»، وأشار سينجاري أيضًا إلى أن الولايات المتحدة ألمحت إلى إعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي، والذي قال إنه يمكن أن يخلق فعليًا أرضية قوية لأسعار النفط تبلغ نحو 70 دولارًا.

وفي بداية الشهر، كان المحللون يرون أن أسعار النفط قد تخترق قريبًا مستوى 100 دولار على المدى القصير، بعد إعلان أوبك + عن تخفيضات الخام. ومع ذلك، تساءل كريج إيرلام، كبير محللي السوق في وساطة النفط، اواندا، عما إذا كانت المكالمات سابقة لأوانها عندما انخفضت أسعار النفط يوم الثلاثاء.

وقال «يبدو أن أسعار النفط الخام استقرت الآن مرة أخرى في نطاقات تداولها قبل تدخل أوبك +، مع سعر خام برنت بين 78 إلى 88 دولارًا و73 إلى 83 دولارًا لخام غرب تكساس الوسيط». وقال إن التحرك إلى الأسفل قد يكون دفعة أخرى لسد فجوة أوبك + منذ بضعة أسابيع بعد أن كان قصيرًا في أواخر الأسبوع الماضي.

وأضاف إرلام، «قد تكون طلبات الحصول على 100 دولار في أعقاب قرار أوبك + سابقة لأوانها، على الرغم من أنه في ظل هذه التوقعات غير المؤكدة، لا يزال من الممكن تحقيق هبوط سلس وأن النصف الثاني من العام مهيأ لأن يكون أكثر صعوبة للاقتصاد العالمي على الرغم من زيادة تشديد الظروف وتوطيد التشديد المسبق.

ومع قيام الشركات الأميركية بتوسيع قدرة تصدير غاز البترول المسال، يوقع المستهلكون الآسيويون عقودًا للاستيراد من الولايات المتحدة، للاستفادة من انخفاض الأسعار وتنويع مصادرهم. وفي نهاية عام 2012، أعلنت كوريا الجنوبية عن خطط لاستيراد 180 ألف طن من غاز البترول المسال من الولايات المتحدة في عام 2014.

وفي فبراير الماضي، أعلنت شركة طوكيو إلكتريك باور عن خطط لاستيراد 200 ألف طن من غاز البترول المسال على مدى ثلاث سنوات. وفي أوائل نوفمبر، ذكرت تقارير إعلامية مختلفة أن اليابان تريد تقليل اعتمادها الشديد على واردات غاز البترول المسال من الشرق الأوسط عن طريق استيراد المزيد من غاز البترول المسال من الولايات المتحدة.

خطر البتروكيميائيات

أما الخطر على صناعة البتروكيميائيات في الخليج، يكمن في أن مفتاح القدرة التنافسية لصناعة البتروكيميائيات هو التكلفة المنخفضة للمواد الخام والطاقة. وفي السنوات الأخيرة، تمتعت مصانع البتروكيميائيات السعودية بأقل تكلفة للمواد الخام والطاقة، بينما عانت بقية صناعة البتروكيميائيات العالمية من ارتفاع التكاليف، ويرجع ذلك أساسًا إلى الاعتماد على المنتج النفطي الباهظ الثمن، النافثا.

وجعلت ثورة النفط الصخري الأميركي صناعة البتروكيميائيات في الولايات المتحدة تنافسية للغاية من خلال توفير الإيثان والوقود الرخيصين. وانخفضت أسعار الإيثان بنحو 70 ٪ في العامين الماضيين، مما جعله أرخص من الغاز الطبيعي. وأدى انخفاض سعر الإيثان إلى زيادة ربحية شركات البتروكيميائيات الأميركية وحول تركيزها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة.

الرياض وموسكو.. أداء مرضٍ لـ(أوبك+) لضمان استقرار السوق النفطي العالمي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قال الكرملين إنه ناقش اتفاق أوبك + للحد من إنتاج النفط مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في اتصال هاتفي يوم الجمعة. وقال الكرملين في بيان للنداء إن البلدين أعربا عن ارتياحهما لمستوى التعاون بين البلدين لتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

أقام بوتين وولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، علاقات تجارية وثيقة. وقال الكرملين: «جرت المحادثة بطريقة ودية، وكانت بناءة وغنية بالمعلومات. ومع وضع ذلك في الاعتبار، تم الاتفاق على بناء اتصالات في مجالات محددة من التعاون».

أقامت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والسعودية أكبر منتج للنفط في العالم، في 2016، تحالفًا يعرف باسم أوبك + يضم منظمة أوبك بعدد 13 دولة من مختلف الدول المنتجة في العالم، مع منتجين كبار آخرين بعدد 9 دول بقيادة روسيا، للتفاعل عن كثب في سوق النفط.

في وقت سابق من هذا الشهر، أعلن منتجو النفط في أوبك + عن مزيد من التخفيضات في إنتاج النفط بنحو 1.16 مليون برميل يوميًا في خطوة مفاجئة.

وقالت وكالة الانباء الروسية، تاس وقال الكرملين إن «آفاق التعاون بين المملكة العربية السعودية ومجموعة البريكس تمت دراستها»، في اتصال هاتفي، بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير محمد بن سلمان، و الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وذكر البيان أن موسكو والرياض راضيتان عن مستوى التنسيق في إطار صيغة أوبك +، حسبما أفاد المكتب الصحفي للكرملين في اتصال هاتفي بيان يوم الجمعة. وجاء في البيان «أعربت الأطراف عن ارتياحها لمستوى التنسيق في أوبك بلس الهادف إلى ضمان استقرار السوق النفطية العالمية».

وذكرت الخدمة الصحفية أن الرئيس الروسي وولي العهد ناقشا عدة موضوعات رئيسة على جدول الأعمال الثنائي، مع التركيز على زيادة توسيع العلاقات ذات المنفعة المتبادلة في التجارة والتعاون الاقتصادي والاستثمار والطاقة. وأضاف الكرملين «تم النظر أيضا في آفاق التعاون بين المملكة العربية السعودية ومجموعة البريكس».

بشكل عام يحرص الزعيمان على الضرورة القصوى من الأهمية لأمن امداد الطاقة بقيادة المملكة والتي لطالما حرصت لضمان أمن وسلامة إمداد النفط العالمي بتأييد عالمي واسع، نتج عنه إعلان مبادرة المملكة التاريخية بضرورة إشراك العالم مع منظمة أوبك وحلفائها لوضح الحلول العاجلة لضبط إمدادات نفط العالم. بما يتماشى مع حدة الطلب لمنع أزمات الطاقة المرتقبة، وتأسس تحالف أوبك + بمشاركة 23 دولة، منتجة، إضافة لكبرى دول العالم المؤيدة والداعمة للحلف ومنها الولايات المتحدة في فترة الرئاسة السابقة واليابان وكوريا والهند من بين دول أخرى من خارج التحالف قدمت دعمها بخفض إنتاجي طوعي.

وبعد التأييد القوي من قادة العالم أجمع لكي تتحرك المملكة لتأسيس لرئاسة وتدبر أمور وتطورات تحالف أوبك+، نجح التحالف على الفور بانتشال النفط من هاوية جائحة كرونا ليعود التوازن في إمدادات النفط من قوة الطلب واستقرار الاقتصاد العالمي بعد انكشاف قلة وانعدام مشاريع النفط والغاز بعد تحذيرات وكالة الطاقة الدولية الخاطئة والتي كانت قد طالبت العالم بوقف مشاريع الوقود الأحفورة وعلى رأسها النفط بزعم الانتقال للطاقة المتجددة والتي لم تثبت قدرتها على إحلال النفط بنفس القوة والفاعلية ما قاد لأزمات الطاقة المتعددة التي ما لبث أن عانى العالم تحت وطأتها كما هو حاصل اليوم.

ولم يتأثر تحالف أوبك + بأي محاولات للتشويش على قراراته العادلة والمقنعة والقوية والتي ما فتئت في محافظتها على توازن العرض والطلب وهدوء الأسواق وتحسين اقتصاديات العالم وعوائده لكل البلدان المنتجة. ومع ذلك لا تزال وكالة الطاقة الدولية التأثير على قرارات تحالف أوبك+ بعد اتفاق عدد من دول التحالف تنفيذ تخفيضات إنتاجية نفطية طوعية بلغ إجماليها 1.66 مليون برميل يوميًا، بدءًا من مايو حتى نهاية 2023، بهدف دعم استقرار أسواق النفط، ويُضاف هذا الخفض الطوعي إلى تخفيض الإنتاج القائم من جانب التحالف بمقدار مليوني برميل يوميًا في المدّة من نوفمبر 2022 حتى نهاية ديسمبر 2023.

وفي إجراء احترازي لدعم استقرار السوق، أعلنت السعودية في 2 أبريل 2023، خفضًا طوعيًا بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، لتصل حصتها في إنتاج النفط لدول أوبك+ إلى 10.478 ملايين برميل يوميًا. كما أعلنت روسيا استمرار الخفض الطوعي للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، لتهبط حصتها إلى 9.978 ملايين برميل يوميًا.

وفضلًا عن ذلك، أقرّ العراق خفضًا قدره 211 ألف برميل يوميًا، والإمارات 144 ألف برميل يوميًا، والكويت 128 ألف برميل يوميًا، وكازاخستان 78 ألف برميل يوميًا. وأعلنت الجزائر وسلطنة عمان والغابون -أيضًا- خفضًا طوعيًا لإنتاج النفط بمقدار 48 و40 و8 آلاف برميل يوميًا على التوالي.

وكانت وكالة الطاقة الدولية عادت العبث بأمن الطاقة، فعلى الرغم من اتفاق العالم وبالأخص الولايات المتحدة وأوروبا على سرعة تنفيذ مشاريع النفط والغاز في المنبع والمصب لتوفير إمدادات عاجلة للسوق العالمي الذي يئن تحت وطأة أزمة أسعار طاقة وأزمة شح الإمداد، وبأمل أن تساهم في خفض أسعار الوقود، وتعويض حظر النفط الروسي، إلا أن الوكالة أرسلت إشارات مناقضة لتلك التوجهات في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.

وقال مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول في جلسات دافوس الأخيرة «ما يقلقني هو أن بعض الناس قد يستخدمون الغزو الروسي لأوكرانيا كذريعة لموجة جديدة واسعة النطاق من استثمارات الوقود الأحفوري وما يقلقني هو أنه سيغلق الباب إلى الأبد للوصول إلى أهدافنا المناخية وربما لن يكون استثمارا مربحا».

والأعجب من تلميحات عدم الرغبة بمشاريع الوقود الأحفوري التي تكنها وكالة الطاقة الدولية، والتي تناقض التوجيهات الصارمة من الرئيس الأميركي جو بايدن للتعجل بالتنقيب والإنتاج، أضاف بيرول: «حتى لو فعلت الدول 50 ٪ مما تقوله فيما يتعلق بأهداف انبعاثات صافية صفرية، فإن استثمارات الوقود الأحفوري قد تكون عاطلة في المستقبل».

وقال بيرول إنه «لا ينبغي استخدام تكاليف الطاقة المرتفعة الناجمة جزئيًا عن الغزو الروسي لأوكرانيا لجذب موجة جديدة من استثمارات الوقود الأحفوري التي تهدد بخلق مخاطر تجارية ومناخية كبيرة في المستقبل. وقال إنه على الرغم من أن الاستجابة الفورية لفقدان النفط والغاز الروسي في الأسواق العالمية يجب أن تشمل جلب طاقة فائضة في حال وجودها، يجب موازنة أي إنفاق على المدى القريب مع الحاجة إلى نمو أعلى في الطاقة النظيفة والمتجددة. وجميع تلك التحذيرات السلبية من وكالة الطاقة الدولية عن قرارات خفض الإنتاج الطوعي وتأثيرها على ارتفاع الأسعار بعد الإعلان، إلا أن غالبية المحللين أجمعوا على ارتفاع الأسعار كان من أسبابه عدة عوامل خارج عن قرارات خفض انتاج أوبك الطوعي، وفي مقدمتها ارتفاع مخزونات الخام الأميركية، وارتفاع مخزونات البنزين، والأزمة المصرفية، وإصدارات الاحتياطي الاستراتيجي النفطي الأميركي والتي هزت الاحتياطيات الاستراتيجية بشكل غير معهود، وإعلان روسيا مزيدا من التخفيضات، وتوقعات انتعاش الطلب الصيني، من بين أسباب أخرى.

ولم يكتفِ مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول بإرسال الإشارات المتضاربة، بل حذر منتجو النفط الرئيسون في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبعض البنوك الاستثمارية من مزيد من الارتفاع في أسعار النفط والغاز بسبب عدم التوافق المتزايد بين احتياجات الطاقة المستمرة وتراجع العديد من شركات الطاقة الغربية الكبرى للاستثمار في مشاريع النفط والغاز الجديدة.

هذه القرارات التي يتخذها كبار المنتجين والمدبرين لأمور سوق الطاقة العالمي بقيادة المملكة العربية السعودية والتي حفزها العالم، بعد انهيار أسواقه النفطية في إبريل 2020 على إثر انهيار تحالف منظمة أوبك وشركائها، لإعادة تنظيم وقيادة تحالف أوبك+، مما عجل من تهدئة الأسواق وإعادة التوازن في الإمداد والطلب وجلب الاستقرار للاقتصاد العالمي وفق ذلك القرار التاريخي بأكبر خفض إنتاجي عالمي مشترك قدره 10 ملايين برميل يومياً أسهمت على الفور من نقل أسعار براميل النفط من البيع بالسالب إلى المنطقة الآمنة لعوائد جميع الدول، إذ نجح تحالف أوبك+ في كافة قراراته

وقالت الوكالة -التي تتخذ من باريس مقرًا لها- في بيان، إن تخفيضات أوبك+ الجديدة ستؤدي إلى تفاقم الضغوط في سوق النفط وترفع أسعار الخام، في وقت تضرّ فيه الضغوط التضخمية القوية بالمستهلكين، لا سيما في الاقتصادات الناشئة والنامية.

وأكدّت وكالة الطاقة الدولية أن التخفيضات الجديدة في إنتاج النفط، التي أعلنتها دول أوبك+ جاءت في وقت تعاني فيه سوق النفط من عدم اليقين المتزايد والمخاوف بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. وأشارت الوكالة إلى أنها تتوقع -إلى جانب عدّة مؤسسات أخرى ذات الصلة- أن أسواق النفط العالمية قد تشهد عجزًا في الإمدادات خلال النصف الثاني من عام 2023.

وفي إجراء احترازي لدعم استقرار السوق، أعلنت السعودية في 2 أبريل 2023، خفضًا طوعيًا بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، لتصل حصتها في إنتاج النفط لدول أوبك+ إلى 10.478 مليون برميل يوميًا. كما أعلنت روسيا استمرار الخفض الطوعي للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، لتهبط حصتها إلى 9.978 مليون برميل يوميًا.

وفضلًا عن ذلك، أقرّ العراق خفضًا قدره 211 ألف برميل يوميًا، والإمارات 144 ألف برميل يوميًا، والكويت 128 ألف برميل يوميًا، وقازاخستان 78 ألف برميل يوميًا. وأعلنت الجزائر وسلطنة عمان والغابون -أيضًا- خفضًا طوعيًا لإنتاج النفط بمقدار 48 و40 و8 آلاف برميل يوميًا على التوالي.

كانت وكالة الطاقة الدولية عاودت العبث بأمن الطاقة، فعلى الرغم من اتفاق العالم وبالأخص الولايات المتحدة وأوروبا على سرعة تنفيذ مشاريع النفط والغاز في المنبع والمصب لتوفير إمدادات عاجلة للسوق العالمي الذي يئن تحت وطأة أزمة أسعار طاقة وأزمة شح الإمداد، وبأمل أن تساهم في خفض أسعار الوقود، وتعويض حظر النفط الروسي، إلا أن الوكالة أرسلت إشارات مناقضة لتلك التوجهات في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.

برنت المؤرخ عند 113.815 دولارًا للبرميل في 20 مايو، مقارنة بـ 100.49 دولار للبرميل في اليوم السابق لغزو روسيا لأوكرانيا في 23 فبراير و79 دولارًا للبرميل في بداية العام. وهذا أكبر دليل على مدى تأثير الحرب على أسعار النفط والتي الهبت عقود الوقود، تخفيضات أوبك+.

ولم يكتفِ مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول من ارسال الإشارات المتضاربة، بل حذر منتجو النفط الرئيسيون في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبعض البنوك الاستثمارية من مزيد من الارتفاع في أسعار النفط والغاز بسبب عدم التوافق المتزايد بين احتياجات الطاقة المستمرة وتراجع العديد من شركات الطاقة الغربية الكبرى للاستثمار في مشاريع النفط والغاز الجديدة.

وتأتي تصريحات بيرول أيضًا بعد شهرين من إعلان وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر جرانهولم أن حكومتها تحث قطاع النفط والغاز على زيادة الإنتاج فورًا استجابةً للأزمة الناجمة عن غزو أوكرانيا. وحثت جرانهولم منتجي الطاقة والممولين والمطورين على زيادة إمدادات النفط والغاز في الاستجابة على المدى القريب من تداعيات غزو أوكرانيا. وقالت نحتاج الآن إلى زيادة إنتاج النفط والغاز لتلبية الطلب الحالي، وسلطت جرانهولم الضوء على مبلغ 62 مليار دولار التاريخي المخصص لوزارة الطاقة بموجب قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف وهو أكبر مبلغ يمنحه الكونغرس للوزارة منذ تأسيسه عام 1977، والذي سيتم استخدامه لتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقال وارن باترسون، رئيس إستراتيجية السلع الأولية في «أي ان جي» في سنغافورة، في مذكرة: «تخفيضات أوبك + عززت الأسعار بشكل واضح». «ومع ذلك، فإن هوامش التكرير الأضعف تشكل مصدر قلق، مما يشير إلى ضعف الطلب، لا سيما على نواتج التقطير المتوسطة». وتدرس بعض شركات التكرير الآسيوية تخفيضات في معالجة النفط الخام مع تقلص هوامش الربح، في حين أن هناك علامات ضعف في سوق الديزل مما قد يؤدي إلى تفاقم مخاوف التباطؤ. ويمكن أن يضع ذلك حدًا أقصى لمكاسب أسعار النفط الأخرى.

وتشير التنبؤات إلى أن أسعار النفط سترتفع هذا الصيف. وأصدرت وكالة الطاقة الدولية مؤخرًا تقريرها عن سوق النفط في أبريل. يتوقع مشرف الطاقة العالمي أن يرتفع الطلب على النفط هذا الصيف. سيأتي ذلك مع تقلص الإمدادات بعد أن قادت المملكة العربية السعودية مؤخرًا خفضًا كبيرًا للإنتاج.

وقالت إميلي أشفورد، المديرة التنفيذية لأبحاث الطاقة في ستاندرد تشارترد: «يبدو أن بعض الإثارة حول تخفيضات أوبك + قد تلاشت وسط تدفقات خفيفة». كما أثرت المؤشرات الفنية على الأسعار. وفي مارس، سجل النفط أدنى مستوى له في 15 شهرًا في أعقاب الاضطرابات المصرفية التي هزت الثقة في جميع الأسواق. أدى الجمع بين الإعلان المفاجئ من قبل أوبك + بشأن تخفيضات الإنتاج إلى جانب انخفاض التدفقات العراقية إلى دفع النفط مرة أخرى إلى نطاق 80 دولارًا. ولا يزال العديد من مراقبي السوق يراهنون على انتعاش الطلب في الصين، مما أدى إلى نمو اقتصادها بأسرع وتيرة خلال عام، مما وضع البلاد على المسار الصحيح لتحقيق هدف النمو.

وفي حين ان التفاؤل الذي دفع برنت إلى ما فوق 87 دولارًا للبرميل خلال تداولات الأسبوع الفائت، والذي ينبع في الغالب من أرقام مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي التي وصلت إلى 5.6 ٪، بدا وكأنه يتضاءل عندما خفضت منظمة أوبك توقعاتها للطلب للنصف الثاني من عام 2023.

وفي الوقت نفسه، زادت أوبك أيضًا الطلب بأثر رجعي في الربع الاول، مع تركه بنفس معدل النمو السنوي السابق (2.3 مليون برميل في اليوم). لكن تقرير وكالة الطاقة الدولية عزز أسعار النفط يوم الجمعة، حيث حذرت الوكالة من احتمال حدوث عجز كبير في الإمدادات في وقت لاحق من هذا العام.

أسعار النفط تتجاهل تراجع المخزونات الأمريكية .. برنت دون 80 دولارا للبرميل

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسواق النفط لتنهي تعاملات أمس على تراجع دولارين إلى أقل من 80 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ 31 مارس.

يأتي ذلك رغم ما أظهرته بيانات معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الخام في الولايات المتحدة تراجعت هذا الأسبوع بمقدار 6.083 مليون برميل، حيث يتوقع المحللون سحب 1.667 مليون برميل، بينما لا يزال العدد الإجمالي للبراميل المكتسبة حتى الآن هذا العام أكثر من 38 مليون برميل.

وأعادت تقارير عن تراجع مخزونات النفط الخام والوقود في الولايات المتحدة تركيز المستثمرين على الطلب القوي في أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وتراجعت مخزونات النفط الخام الأميركية بنحو 6.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 21 أبريل، وفقا لمصادر السوق نقلا عن أرقام معهد النفط الأمريكي.

وكان محللون يتوقعون انخفاض مخزونات النفط الأمريكية بنحو 1.5 مليون برميل. وقالت المصادر، «إن مخزونات البنزين تراجعت 1.9 مليون برميل الأسبوع الماضي، بينما ارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 1.7 مليون برميل».

وهبطت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة منذ منتصف مارس، إذ زادت المصافي من تشغيلها لإنتاج مزيد من البنزين قبل ذروة الطلب الصيفية التي تبدأ في مايو.

إلى ذلك قال لـ»الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن صافي دخل شركات النفط، الذي بلغ ذروته في الربع الثاني من العام الماضي يتوقع -بحسب تقارير دولية- أن يسجل 36.5 مليار دولار خلال الربع الأول من هذا العام لأكبر خمس شركات نفط وغاز على مستوى العالم بانخفاض أقل بقليل من 40 في المائة على أساس سنوي».

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة «إن مزيج الطاقة العالمي سيظل في حاجة بشكل رئيس إلى الموارد التقليدية من النفط والغاز»، لافتا إلى أن الاتحاد الأوروبي مهتم حاليا وبشكل كبير بالحفاظ على استقرار وأمن الطاقة في القارة في ظل خطة الانفصال عن الإمدادات الروسية من النفط والغاز.

ويرى، سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن الأسواق المالية العالمية تبدو غائمة وتسيطر عليها حالة عدم اليقين، لكن شركة «هاليبرتون» لخدمات حقول النفط ترى أن إنفاق المستثمرين في مشاريع المنبع قد ارتفع بشكل ملحوظ ليس فقط في الأسواق الدولية ذات النمو المرتفع لكن أيضا في أمريكا الشمالية الأكثر اعتدالا.

وأضاف أن «هناك كثيرا من توقعات النمو في مشاريع الطاقة التقليدية في الشرق الأوسط، كما تشهد آسيا انتعاشا في التنمية، في حين أن النمو في أمريكا اللاتينية قوي بشكل خاص في البرازيل»، موضحا أن النفط والغاز يعدان جزءا مهما من اقتصادات أمريكا اللاتينية، وهناك كثير من الدوافع لتقديم مزيد من الإمدادات لأسباب اقتصادية ولتنمية إيرادات الضرائب. ويقول أندريه ياني‌يف المحلل البلغاري ومختص شؤون الطاقة «إن (أوبك +) تواصل سياسات حازمة لضبط المعروض النفطي من خلال الالتزام بخطط خفض الإنتاج التي تبدأ مرحلة جديدة مطلع مايو المقبل بإضافة أكثر من مليون برميل يوميا إلى حجم التخفيضات المطبق منذ نوفمبر الماضي».

ولفت إلى أن جهات بحثية دولية لا تتوقع أي إجراءات أخرى من جانب «أوبك +» في اجتماعها الوزاري المقبل في يونيو، موضحا أنه بالنظر إلى أحدث جولات التخفيضات من مجموعة «أوبك +» الشهر الماضي نرى دعما أساسيا قويا لخام برنت ليصعد إلى أكثر من 100 دولار للبرميل في النصف الثاني من العام.

بدورها، تقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام «إن بعض التقارير الدولية تتحدث عن توقعات هبوطية نسبيا لنمو الطلب العالمي على النفط في 2023، وعلى الرغم من ذلك ترى احتمالا ضئيلا لنمو العرض العالمي لملء الفراغ الذي تركته روسيا».

ولفتت إلى توقعات قوية بانخفاض مخزونات النفط الخام العالمية بشكل كبير خاصة في النصف الثاني من العام الجاري، ولا سيما أن قرار «أوبك +» الأخير بخفض الإنتاج بشكل أكبر أغلق الباب فعليا أمام أي إجراء إضافي في اجتماع يونيو المقبل، وذلك حفاظا على توازن الأسواق.

14 ٪ من السيارات المبيعة في 2022 «كهربائية» بمستوى قياسي عند 10 ملايين .. 60 ٪ للصين

الاقتصادية

تشهد أسواق السيارات الكهربائية نموا هائلا مع تجاوز المبيعات عشرة ملايين في 2022، مشكلة 14 في المائة من جميع السيارات الجديدة المبيعة، مقابل حصة كانت 9 في المائة في 2021 و5 في المائة في 2020.

ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة الاقتصادية استند إلى بيانات وكالة الطاقة الدولية، هيمنت ثلاث أسواق عالمية على مبيعات السيارات الكهربائية خلال 2022، حيث احتلت الصين المرتبة الأولى مرة أخرى، مستحوذة على نحو 60 في المائة من مبيعات السيارات الكهربائية العالمية، وأصبح أكثر من نصف السيارات الكهربائية على الطرق في جميع أنحاء العالم الآن موجودة في الصين وقد تجاوزت البلاد بالفعل هدفها لـ2025 للطاقة المتجددة.

وجاءت أوروبا، ثاني أكبر سوق، زادت مبيعات السيارات الكهربائية بأكثر من 15 في المائة في 2022، ما يعني أن أكثر من سيارة واحدة من كل خمس سيارات تم بيعها كانت كانت «كهربائية».

مبيعات السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة كانت ثالث أكبر سوق بنسبة زيادة 55 في المائة في 2022 ، لتصل إلى حصة السيارات الكهربائية من مبيعات السيارات إجمالا نحو 8 في المائة.

من المتوقع أن تستمر مبيعات السيارات الكهربائية بقوة خلال 2023، بعد أن تم بيع 2.3 مليون سيارة كهربائية في الربع الأول 2023، بزيادة نحو 25 في المائة عن الربع الأول في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية، مبيعات تصل إلى 14 مليون بنهاية 2023، التي تمثل زيادة بنسبة 35 في المائة على أساس سنوي مع تسارع عمليات الشراء الجديدة في النصف الثاني من هذا العام. نتيجة لذلك، يمكن أن تمثل السيارات الكهربائية 18 في المائة من إجمالي مبيعات السيارات خلال العام الجاري.

مبيعات السيارات الكهربائية منخفضة بشكل عام خارج الأسواق الرئيسة، لكن 2022 كان عاما نموا في الهند وتايلاند وإندونيسيا، حيث تضاعفت مبيعات السيارات الكهربائية في هذه الدول بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بـ2021.

بالنسبة لتايلاند، جاءت حصة السيارات الكهربائية من إجمالي المبيعات أكثر من 3 في المائة في 2022 ، بينما بلغ متوسط كل من الهند وإندونيسيا نحو 1.5 في المائة العام الماضي.

في الهند، يزداد تصنيع المركبات الكهربائية والمكونات، بدعم من برنامج الحوافز الحكومي الذي تبلغ قيمته 3.2 مليار دولار أمريكي والذي اجتذب استثمارات 8.3 مليار دولار أمريكي. تايلاند وإندونيسيا تعملان أيضا على تعزيز خطط دعم السياسات، والتي من المحتمل أن توفر خبرة قيمة للآخرين اقتصادات الأسواق الناشئة التي تسعى إلى تعزيز اعتماد المركبات الكهربائية.

دراسة: خروقات لسقف الأسعار على الخام الروسي في آسيا

الاقتصادية

من المرجح أن سقف أسعار النفط المحدد من جانب مجموعة السبع قد تم خرقه بشكل واسع في آسيا في النصف الأول من العام، بحسب ما قاله فريق من الباحثين أمس.

وحلل فريق الباحثين بيانات رسمية بشأن التجارة الخارجية الروسية إلى جانب معلومات خاصة بعمليات الشحن، وفقا لوكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وفي كانون الأول (ديسمبر)، فرضت مجموعة الدول الصناعية السبع حدا أقصى على أسعار النفط الروسي يبلغ 60 دولارا للبرميل، ما منع الشركات في تلك الدول من تقديم مجموعة واسعة من الخدمات سيما التأمين والشحن، في حال شراء الشحنات بأسعار فوق ذلك المستوى.

ووفقا لدراسة التجارة وبيانات الشحن من جانب معهد كيه إس ايه، التابع لكلية الاقتصاديات في كييف، الذي يدفع من أجل تنفيذ أكثر صرامة، فإنه في الربع الأول من العام الجاري، بيع كل النفط من ميناء كوزمينو بالمحيط الهادئ تقريبا بأكثر من 60 دولارا، وأن أكثر من نصف الشحنات أجريت باستخدام بعض أشكال خدمات مجموعة السبع.

وقال الباحثون «حقيقة أن نسبة كبيرة من الرحلات من كوزمينو تشمل سفنا مملوكة لدول غربية أو مؤمن عليها في دول غربية في حين أن كل المعاملات في الأساس تظهر أسعارا أعلى من 60 دولارا للبرميل تشير إلى انتهاكات وخروقات من المحتمل أن تكون كبيرة لسقف الأسعار».

وتؤكد البيانات على مخاوف أثارتها وزارة الخزانة الأمريكية في 17 نيسان (أبريل) عن احتمالية حدوث انتهاكات للشحن من كوزمينو. واستمرت صادرات نفط الخام الروسي إلى دول آسيوية منها أبرزها الصين والهند دون عوائق، حيث أصبحت شركات التكرير الهندية أكثر مهارة في ترتيب وصول شحنات النفط الروسي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في مختلف أنحاء البلاد.

وقال موكيش سورانا، الرئيس التنفيذي لشركة راتناجيري ريفاينر آند بتروكيمياكز ليمتد الجديدة لتكرير النفط، التي أسسها عدد من شركات التكرير في تصريحات أمس، إنه «من المفيد للجميع عدم خروج النفط الروسي من السوق، وأن يتدفق إلى بعض مناطق العالم».

موسكو تسيطر على شركتي طاقة أوروبيتين وتهدد بالمزيد

الشرق الأوسط

سيطرت موسكو على أصول شركتين للطاقة، ألمانية وفنلندية، ردا على المعاملة بالمثل لشركات روسية موجودة في أوروبا، وهددت بتوسيع قائمة الشركات الأجنبية المستهدفة بمصادرة «مؤقتة» لأصولها داخل البلاد.

وقال الكرملين، أمس الأربعاء، إن تحرك موسكو للسيطرة المؤقتة على أصول مجموعة «فورتوم» الفنلندية للطاقة و«يونيبر» الألمانية التي كانت تابعة لها، جاء ردا على ما وصفه بالاستيلاء غير القانوني على أصول روسية في الخارج.

تمتلك «يونيبر»، الشركة الأم، حصة 83.7 في المائة في شركة «يونيبرو»، الفرع الروسي، التي زودت ألمانيا لسنوات بشحنات الغاز الطبيعي.

ودخلت الشركة في ضائقة شديدة العام الماضي بسبب قطع إمدادات الغاز الروسية، مدفوعة بالعقوبات الغربية المفروضة نتيجة لغزو روسيا لأوكرانيا. وقامت الحكومة الألمانية في النهاية بتأميم «يونيبر».

وقع الرئيس فلاديمير بوتين في ساعة متأخرة من يوم الثلاثاء قرارا يقضي بالسيطرة مؤقتا على أصول الشركتين الحكوميتين الموجودة في روسيا. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحافيين إن القرار لا يتعلق بالملكية وإنما بسلطة إدارة الأصول. وأشار إلى أن الإجراء يمكن توسيعه ليشمل أصولا أخرى إذا لزم الأمر. وتابع: «القرار يأتي ردا على الأعمال العدوانية التي تقوم بها الدول المعادية... وهذه الخطوة تعكس موقف الحكومات الغربية تجاه الأصول الأجنبية للشركات الروسية».

وذكر أن قرار بوتين «لا يتعلق بأمور الملكية ولا يحرم أصحاب الأصول منها... ويعني فقط أن المالك الأصلي لم يعد له الحق في اتخاذ قرارات إدارية».

يأتي هذا في الوقت الذي يسعى فيه الاتحاد الأوروبي حالياً لوضع خطة لمصادرة مئات المليارات من اليوروات من الأصول الروسية في أوروبا لكن المشروع «ليس بسيطاً» من الناحية القانونية، حسب المفوضية الأوروبية.

وقال بيسكوف: «إذا لزم الأمر، قد توسّع قائمة الشركات الهدف من المرسوم هو إنشاء صندوق تعويضات للتطبيق المحتمل لإجراءات انتقامية ضد المصادرة غير القانونية للأصول الروسية في الخارج».

«الطاقة الدولية»: على «أوبك» الحذر من ارتفاع أسعار النفط

عكاظ

ذكرت وكالة الطاقة الدولية أن «أوبك» يجب أن تكون حذرة من زيادة أسعار النفط لأنها قد تضر بالاقتصاد العالمي، وجاءت تلك التصريحات بعدما فاجأت دول «أوبك بلس» أسواق النفط العالمية بالإعلان عن تخفيضات جديدة للإنتاج في وقت سابق من هذا الشهر.

وحسبما نقلت «بلومبيرغ»، قال المدير التنفيذي للوكالة فاتح بيرول: قد يأتي التدخل بنتائج عكسية على «أوبك»، إذ قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليص الطلب على الوقود ودفع المستهلكين نحو الكهرباء ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى.

وأضاف بيرول: يجب أن يكونوا حذرين للغاية، إذا حاول منتجو النفط رفع الأسعار، فسيؤدي ذلك فقط إلى تسريع تغلغل السيارات الكهربائية.

وأشار بيرول إلى أن التدخل لم يكن مفيداً للانتعاش الاقتصادي العالمي لاسيما في الأسواق الناشئة، وأن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة هشة للغاية.

الاتحاد الأوروبي يتوصل إلى اتفاقية لإزالة الكربون من الطيران

اقتصاد الشرق

توصل الاتحاد الأوروبي في وقت متأخر من مساء الثلاثاء إلى اتفاق لتحفيز استخدام أنواع وقود الطائرات الأكثر صداقة للمناخ، في محاولة للبدء تدريجياً في تحقيق أهدافه الخضراء في قطاع الطيران.

اتفق مفاوضو البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء على أن حصة وقود الطيران المستدام المتاحة في مطارات المنطقة يجب أن تبلغ ٪6 بحلول عام 2030، منها ٪1.2 يجب إنتاجها صناعياً باستخدام الكهرباء المتجددة والكربون الملتقط من الغلاف الجوي. وبحلول عام 2050 يجب أن تصل الحصة إلى ٪70 و٪35 على التوالي.

وفقاً للاتفاقية فإنه في عام 2025 يجب أن تكون حصة وقود الطيران المستدام بالفعل ٪2. كما اتفق المفاوضون على أن الوقود منخفض الكربون، مثل الوقود النووي، يمكن أن يسهم أيضاً في تحقيق هدف الوقود الاصطناعي.

أصعب الصناعات من ناحية خفض الانبعاثات

يمثل الاتفاق، الذي جرى التوصل إليه عند منتصف الليل تقريباً في بروكسل، خطوة مبدئية نحو إزالة الكربون من أحد أكثر القطاعات صعوبةً من ناحية الحد من الانبعاثات، إذ لا تزال تكنولوجيا الطائرات عديمة الانبعاثات –التي تعمل بالهيدروجين والبطاريات- في مهدها. يتمثل الأمل في أنه من خلال تحديد أهداف لاستخدام الوقود الحيوي وما يسمى بـ»الكيروسين الإلكتروني»، سيكون بإمكان الاتحاد الأوروبي المساعدة في تحفيز سوق الوقود الناشئة وخفض الأسعار.

تُسارع شركات الطيران إلى توقيع صفقات مع الموردين، لكن كمية «وقود الطيران المستدام» المستخدمة ضئيلة للغاية، إذ تبلغ أقل من ٪0.05، وفقاً لتقرير صدر عام 2022 عن «وكالة سلامة الطيران» التابعة للاتحاد الأوروبي. ونظراً إلى أن هذا الوقود يكلّف أكثر، يقول مسؤولو شركات الطيران إن زيادة استخدامه ستؤدي إلى زيادة أسعار التذاكر، ومن المرجح أن تضعف الطلب مع مرور الوقت.

قال لوران دونسيل، المدير الإداري بالنيابة لجماعة الضغط «إيرلاينز فور يوروب» (Airlines for Europe): «يجب على صنّاع السياسات الأوروبية التأكد من تنفيذ هذا الاتفاق والمساعدة في بناء صناعة رائدة عالمياً في مجال الطيران والفضاء.. يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في وقود الطيران المستدام بالطريقة التي يفكر بها بشأن توربينات الرياح والألواح الشمسية وغيرها من التقنيات المستدامة، لدعم التحوّل في طاقة الطيران».

إصلاح واسع النطاق لقطاع النقل

تأتي القواعد جزءاً من إصلاح أوسع نطاقاً لمعالجة كيفية تعامل الاتحاد الأوروبي مع قطاع النقل الذي يُعتبر الأكثر تلويثاً بعد مركبات الطرق. سيجري تضمين الطيران أيضاً في سوق الكربون في الكتلة، ما يعني أنه سيتعين على شركات الطيران العاملة داخل الاتحاد الأوروبي أن تدفع مقابل كل الانبعاثات التي تنتجها.

لكن الكتلة ستوفر حوافز لإزالة الكربون أيضاً، إذ سيجري منح شركات الطيران نحو 20 مليوناً من مخصصات انبعاثات الكربون حتى 2030، للمساعدة في تغطية تكلفة وقود الطيران المستدام. يمكن أيضاً أن يصبح بعض أجزاء القطاع مؤهلاً للحصول على «علامة خضراء» بموجب قواعد الاستدامة الخاصة به -والمعروفة باسم «التصنيف»- إذا استوفى المعايير الصارمة.

يُذكر أن بعض أكبر مجموعات شركات الطيران في أوروبا التزمت أن تكون محايدة للكربون بحلول عام 2050، بما في ذلك شركة «بريتيش إيرويز»، و«دويتشه لوفتهانزا»، و«إيرفرانس-كيه إل إم»، و«رايان إير هولدينغز».

انخفاض النفط في ظل تراجع الطلب العالمي يعزز مصداقية «أوبك+»

اقتصاد الشرق

مرة أخرى، يبدو أنّ تحالف «أوبك+»، كان على حق.

عندما أقرت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها تخفيضات جديدة ومفاجئة لإنتاج النفط في وقت سابق من الشهر الجاري؛ أثار القرار ردّ فعل عنيفاً من البيت الأبيض وجهات أخرى. لكن، ومع انخفاض سعر خام برنت إلى ما دون 80 دولاراً للبرميل اليوم الأربعاء، متخلياً عن كل المكاسب التي حققها منذ إعلان خفض الإنتاج؛ فإنّ حجة التحالف بأنّ التخفيضات كانت ضرورية لتلافي زيادة المعروض في السوق، باتت تجد اليوم ما يبررها.

قالت حليمة كروفت، رئيسة استراتيجية السلع في «آر بي سي كابيتال ماركتس» (RBC Capital Markets LLC): «ستؤكد الرياض على الأرجح أنّ الأسعار كانت ستصبح أقل بشكل ملموس لو لم تتخذ تلك الخطوة في وقت سابق من الشهر الجاري». يذكّر هذا الأمر بالجولة السابقة من تخفيضات إنتاج «أوبك+» في أكتوبر، وهو القرار الذي قوبل بالإدانة في البداية، لكنّه بدا وكأنّه تعبير عن «بصيرة نافذة» في ظل ضعف الطلب وانخفاض الأسعار.

استجابة استباقية لعلامات ضعف الطلب

يحاجج أعضاء «أوبك+» الرئيسيون، بأنّ قيود الإنتاج الجديدة، التي أضافت إلى تخفيضات الإنتاج أكثر من مليون برميل يومياً على أن تدخل حيز التنفيذ الشهر المقبل، كانت بمثابة استجابة استباقية ضرورية لعلامات ضعف الطلب والمضاربة الكبيرة في السوق. موقف التحالف ذلك لم يحظَ بترحيب من قبل المستهلكين، خصوصاً عندما ارتفعت عقود خام برنت بنسبة 8٪ إلى 86 دولاراً للبرميل في لندن، في اليوم التالي على صدور القرار في الثاني من أبريل. وصفت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الخطوة في ذلك الحين بأنّها «غير حكيمة»، في مؤشر آخر على توتر العلاقات مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، فيما حذّرت وكالة الطاقة الدولية بأنّ الخطوة تزيد معاناة المستهلكين جراء التضخم، وتعرّض الاقتصاد العالمي للمخاطر.

لكن في الأسابيع الثلاثة التي انقضت منذ تحرك الأعضاء الرئيسيين في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»؛ تدهورت أسواق النفط بشكل مطرد. تراجعت المؤشرات الرئيسية في سوق النفط الخام في آسيا، إذ لم يفلح انتعاش ما بعد الوباء في الصين، أكبر مستورد للنفط، في تلبية التوقُّعات. كما أنّ تراجع أرباح تكرير النفط خلال الأسابيع القليلة الماضية، دفع الشركات إلى النظر في إمكانية خفض معدلات معالجة النفط الخام.

وفي غضون ذلك، أثرت المخاوف المستمرة من ركود محتمل في الولايات المتحدة على معنويات المستثمرين، لا سيما في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الذي يزيد من قوة الدولار ويقلل من جاذبية أصول المخاطرة، مثل السلع الأساسية.

انخفض خام برنت إلى ما دون 79 دولاراً للبرميل اليوم الأربعاء، وتجاوزت أسعار العقود الآجلة الأسعار الفورية، مشكلة ما يُعرف بظاهرة «كونتانغو» (Contango)، وذلك للمرة الأولى منذ يناير.

ما تزال هناك فرصة لإثبات أنّ منتقدي «أوبك» على حق، في الجزء الأخير من العام.

توقعات بشح في المعروض خلال النصف الثاني

يُتوقّع أن تتحول أسواق النفط العالمية إلى شح في المعروض عندما يرتفع الطلب خلال النصف الثاني، إذ تشير بيانات «أوبك» إلى توقُّع حدوث نقص حاد في الإمدادات بأكثر من مليوني برميل يومياً. تتوقّع مجموعة «غولدمان ساكس» و«جيه بي مورغان تشيس آند كو» ارتفاع سعر النفط الخام إلى 90 دولاراً للبرميل بحلول نهاية عام 2023.

قال هيلغ أندريه مارتينسن، المحلل في بنك «دي إن بي إيه إس إيه» (DNB ASA) في أوسلو، إنّه «بالنظر إلى حركة الأسعار؛ يمكن للمرء أن يجادل بأنّها كانت خطوة صحيحة»، لكن من السابق لأوانه التوصل إلى نتيجة. وأضاف: «مع ذلك؛ يجب أن نتذكر أنّه في النصف الثاني من العام، ينقلب ميزان النفط الأساسي إلى نقص شديد في المعروض».

وكالة الطاقة الدولية، ومقرها في باريس، تمسّكت بشدة بانتقاداتها، إذ قال مديرها التنفيذي فاتح بيرول لتلفزيون «بلومبرغ»، اليوم الأربعاء، إنّ الانتعاش الاقتصادي «الهش للغاية» في خطر.

روسيا بدورها، وهي عضو في تحالف «أوبك+»، تزيد بشكل كبير من حالة عدم اليقين، إذ تعهّدت بخفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يومياً، رداً على العقوبات المفروضة عليها بسبب حربها في أوكرانيا، لكنّها حافظت حتى الآن على استقرار الصادرات بشكل مفاجئ.

قرار السعودية مبرر كما كان في 2022

في ظل التقلبات الاقتصادية الكبيرة بسبب استمرار التضخم المرتفع وزيادة أسعار الفائدة؛ يبدو قرار المملكة العربية السعودية مبرراً، كما كان عليه الأمر في العام الماضي. ففي ذلك الوقت، قال بايدن إنّ المملكة ستواجه «عواقب» بسبب قيادتها خفض الإمدادات بأكثر من مليوني برميل يومياً. وقد اتُهمت الرياض بالانحياز إلى روسيا لرفع أسعار النفط، مما يساعد موسكو على تمويل الحرب في أوكرانيا.

لكن في الأشهر التي تلت ذلك، تراجعت أسعار النفط الخام في لندن من حوالي 100 دولار للبرميل إلى ما يزيد قليلاً على 76 دولاراً، وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان إنّ «أوبك+» نجح في تجنيب أسواق النفط المزيد من «الفوضى».

يبقى السؤال الآن ما إذا كان تحالف «أوبك+» سيجادل بأنّ هناك حاجة إلى مزيد من الخفض في اجتماعه المقبل لمراجعة سياسة الإنتاج.

قال غاري روس، مستشار النفط المخضرم الذي تحوّل إلى مدير صندوق تحوط في شركة «بلاك غولد إنفستورز» (Black Gold Investors LLC): «ستنتظر (أوبك) حتى اجتماع يونيو لتقييم الوضع.. بحلول ذلك الوقت؛ إذا لم تتعافَ الأسعار إلى 80 دولاراً لخام برنت -وهو ما يجب أن يحدث- فقد تضطر إلى إقرار المزيد من خفض الإنتاج».

خبراء يتحدثون لـ«الطاقة» عن سبب انخفاض أسعار النفط وهل فشلت خطة أوبك+؟

مي مجدي

الطاقة

بعد مضي أسابيع من قرار السعودية و8 دول في تحالف أوبك+ خفضًا طوعيًا في الإنتاج، بدءًا من مايو/أيار المقبل، شهدت أسعار النفط تراجعًا ملحوظًا وباتت تحوم حول 82 دولارًا للبرميل.

وبناءً عليه، أشارت بعض التقارير إلى أن الهدف الرئيس من قرار بعض أكبر منتجي النفط في العالم هو ارتفاع الأسعار، ويبدو أن قرار التحالف المفاجئ لم يؤتِ ثماره، زاعمةً أن إعلان خفض الإنتاج فشل في إشعال أسعار الخام.

وكان أعضاء بارزون في تحالف أوبك+ قد أعلنوا يوم 2 أبريل/نيسان (2023) خفض الإنتاج بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا، بدءًا من مايو/أيار إلى نهاية العام الجاري.

ونتيجة للقرار، توقع المحللون ارتفاع أسعار النفط الخام إلى 100 دولار خلال الربع الحالي، لكن لم تسر الأمور كما كان يأمل منتجو أوبك+ حتى الآن، بحسب تقرير نشرته وكالة بلومبرغ.

ويحوم خام برنت حول 82 دولارًا للبرميل في الوقت الراهن، لكن كانت أسعار النفط في نهاية شهر مارس/آذار، أي آخر يوم قبل إعلان السعودية و8 دول من تحالف أوبك+ قرار خفض الإنتاج الطوعي، تحت مستوى 80 دولارًا، والقفزة البالغة دولارين للبرميل، ليست عائدًا كبيرًا لخفض الإنتاج بمقدار الضعف.

على الجانب الآخر، حذّرت وكالة الطاقة الدولية، أوبك من ارتفاع أسعار النفط، وبرأيها قد تضر خطوة خفض الإنتاج الاقتصاد العالمي، وتسرّع التحول بعيدًا عن الوقود الاحفوري إلى الطاقة النظيفة.

وقال مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، إن التدخل قد يؤثر عكسيًا في منظمة البلدان المصدرة للنفط، موضحًا أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى تراجع الطلب على الوقود، ودفع المستهلكين نحو الكهرباء المتجددة ومصادر الطاقة النظيفة الأخرى.

وسلط بيرول الضوء -خلال مقابلة أجراها مع بلومبرغ- على محاولة منتجي النفط رفع الأسعار، محذرًا أوبك من أن اتخاذ أي إجراء سيؤدي إلى تسريع انتشار السيارات الكهربائية.
ويعتقد بيرول أن تدخل أوبك+ لم يكن مفيدًا لانتعاش الاقتصاد العالمي، لا سيما في الأسواق العالمية، مضيفًا أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة حرجة، وآخر شيء يحتاج إليه العالم الآن هو ارتفاع أسعار النفط، والضغوط التصاعدية على معدل التضخم.

في المقابل، هناك رأي آخر يقول إن أوبك+ لم يكن هدفه الرئيس هو رفع أسعار النفط، وإنما الهدف الحقيقي هو منع أسعاره من الانخفاض عن المستويات وقت إعلان القرار (مستوى 70 إلى 72 دولارًا)، ومواجهة المضاربات المستمرة في أسواق الطاقة، إلى جانب ضمان استقرار السوق.

وأوضح خبراء -في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تراجع أسعار النفط مؤخرًا.

ما هو الهدف الحقيقي من قرار بعض دول أوبك+؟
يرى المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية سابقًا، علي بن عبدالله الريامي، أن الخفض الأخير كان طوعيًا وسياديًا من قبل الدول التي شاركت في التخفيض دون تدخل من أوبك أو أوبك+.

وأوضح الريامي أن القرار رُبط بمنظمة البلدان المصدرة للنفط، لأن الدول المشاركة هي جزء من الأعضاء الموقعين على اتفاقية أوبك+، وهم سلطنة عمان والسعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت والجزائر وقازاخستان والغابون.

وقال الريامي -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «أنا على يقين بأن هذه الدول نسّقت فيما بينها قبل اتخاذ هذا القرار، وحددت الكميات».

وتابع: «في النهاية هي خطوة استباقية من هذه الدول، وسط المخاوف المتعلقة بنمو الاقتصاد العالمي، ودخول الاقتصادات الضخمة في ركود، فهذا الهاجس ما يزال قائمًا، إلى جانب محاربة المضاربين الذين أخذوا مواقف تجارية قصيرة، والتي كانت سلبية فيما يتعلق بالسوق».

إلى جانب السببين السابقين، أضاف الريامي أنه كان هناك تخوف من النمو على الطلب في آسيا، على الرغم من وجود مؤشرات تدل على وجود حركة في الطلب على النفط بالصين والهند وبقية الدول الآسيوية.

وقال: «كل هذه الأسباب مجتمعة كانت المحرك الحقيقي لاتخاذ هذه الدول هذا القرار، وليس له علاقة بأوبك+ مباشرة، على الرغم من أن النتائج لها علاقة بأوبك وأوبك+».

وبالنسبة إلى روسيا قررت مسبقًا خفض الإنتاج بنحو 500 ألف برميل، ولكن اختارت استمرار الخفض حتى نهاية العام الجاري مشاركةً مع هذه الدول.

ويرى الريامي أن قرار أوبك لم يُظهر فشلًا، وإنما على العكس من ذلك.

وقال: «شاهدنا أخبارًا مشجعة من السوق حول مسألة المضاربين، إذ تأثروا بدرجة كبيرة، خصوصًا أن هذا القرار كان مفاجئًا وغير معلن».

وأضاف: «فشل المضاربون المستهدفون في اتخاذ مواقفهم السابقة، وتكبدوا خسائر ضخمة جراء هذه الخطوة، وسوف يتريثون قبل اتخاذ مواقف تجارية في المستقبل، خوفًا من وجود هذا النوع من القرارت، وكان ذلك بمثابة درس قوي من الدول المشاركة إلى المضاربين قصيري النظر».

وأكد هذا الرأي، الخبير في شؤون الطاقة والشرق الأوسط سيريل وودرشوفن، قائلًا إن قرار أوبك كان مرتبطًا باستقرار الأسعار التي كانت تتراجع ومواجهة المضاربات المستمرة في السوق.

وقال -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «حتى لو كان الدافع الرئيس لأوبك هو استقرار الأسواق ومنع الأسعار من الانخفاض، فإن السبب الآخر الأكثر وضوحًا هو إظهارة القوة في السوق.. ولجميع الأسباب، الجيوسياسية والاقتصادية، زادت قوة أوبك بوجه عام في أسواق النفط والغاز».

وأضاف: «إستراتيجية أوبك واضحة، فهدفها استقرار القوة السوقية، وزيادة حصتها في السوق، والمحافظة على الأسعار عند مستويات لا تتداخل مع النمو الاقتصادي ببقية العالم، مع ضمان عدم انخفاض إيراداتها اللازمة».

واستطرد موضحًا: «بالنظر إلى الأسواق الآن، يمكن القول إن أوبك كانت على حق في اتخاذ هذا القرار، فالاتجاه الصعودي القصير للأسعار بدأ في التراجع». وأشار إلى أن استمرار مخاوف النمو الاقتصادي، والذعر المصرفي في الولايات المتحدة، وسياسات تحول الطاقة المدمرة التي يتخذها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لا تؤدي إلى زيادة الطلب على النفط. ورغم ما تشهده الصين من النمو فإن البيانات بوجه عام بعيدة كل البعد عن السيناريوهات المتفائلة التي كان يأملها المحللون، حتى إن البعض قد يشير إلى أن تحرك أوبك المفاجئ باتخاذ قرار خفض إضافي في الإنتاج قد وضع روسيا في مأزق صعب، بحسب وودرشوفن.

ومن وجهة نظره، سيؤدي الاستقرار أو النقص المحتمل في السوق إلى ارتفاع أسعار النفط الروسي، وسيكون ذلك مصدر قلق في ضوء العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والسقف السعري.

ويعتقد وودرشوفن أن استقرار أسعار النفط عند المستويات الحالية، مع وجود خصم على النفط الروسي بمثابة شريان الحياة لموسكو.

أما الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين، فيرى أن منظمة أوبك لم تكن تطمح من قرار الخفض الطوعي بلوغ سعر البرميل إلى 150 دولارًا، لكي نحكم على القرار أنه فاشل.

وقال -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-: «بلغ سعر خام برنت القياسي 87 دولارًا خلال الشهر الجاري، وهو سعر تحبذه أوبك، وتتطلع للاستقرار حوله قبل أن يدخل القرار حيز التنفيذ».

وتابع: «في المقابل ما تزال أسعار خام برنت فوق الـ80 دولارًا بعد إعلان قرار بعض دول أوبك خفض الإنتاج بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا بدءًا من مايو/أيار، وقد حافظت السوق على مستوى حسن نوعًا ما، وهذا يبين مرة أخرى أن المنظمة اتخذت قرارًا استباقيًا لضمان استقرار الأسعار».

وأضاف بوطمين أن الأسعار قاربت عند مستوى 87 دولارًا انعكاسًا للقرار، بعدما هوت لما دون 75 دولارًا قبل شهر، وهذا يُعد نجاحًا ولو قصيرًا، بما أن الأسعار شهدت تحسنًا قبل أن يدخل القرار حيز التنفيذ.

وتابع: «منحنى الهبوط الذي سلكته الأسعار في الأيام الماضية لا يعكس الوضعية الحقيقية للسوق للعام بأكمله، بل هناك متغيرات قد تدفع بتزايد الطلب على مصادر الطاقة».

ووفقًا لبوطمين، من بين هذه المتغيرات دخول قرار الخفض خلال أيام فقط مع انخفاض المخزون الأميركي بشدة منذ عشرات السنين، عند قرابة 369 مليون برميل يوم 14 أبريل/نيسان (2023)، وتوقعات زيادة الطلب في الصين وحتى الهند التي تُعد من أكبر الاقتصادات نموًا في العالم، إلى جانب احتمال رجوع مستويات الاستهلاك إلى ما قبل أزمة كورونا، خاصة أن الأسعار الحالية تزيد من شهية المستهلكين، لا سيما الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وآسيا، ومن شأن ذلك تعزيز استقرار السوق خلال الأشهر المقبلة.

وقال، إن الانخفاض المحسوس في الأسعار -حاليًا- تأثر بمستويات التضخم مع تداعياته السلبية على الطلب، لكنْ هناك أمر مهم يجب الإشارة إليه، وهو أن تحالف أوبك+ لا يريد أسعارًا تفوق 105 دولارات على المديين المتوسط والطويل.

ومن وجهة نظره، ارتفاع الأسعار لا يخدم مصالح دول التحالف الإستراتيجية، معللًا بأن بلوغ برميل النفط لأسعار خيالية يسمح للمستهلك بالبحث عن بدائل أخرى أقل تكلفة، كما يشجع الحكومات على الاستثمار في مشروعات الطاقة البديلة، وهي بذلك تستغني عن حصة سوقية من النفط والغاز.

وأضاف بوطمين أن ذلك يهدد بوفرة المعروض، وقد تتلاشى الأسعار إلى أقل من 28 دولارًا كما حدث عام 2014.

وقال: «الشيء الآخر هو أن أي ارتفاع حاد في الأسعار يخدم صناعة النفط في الولايات المتحدة، إذ تزيد شركات النفط والغاز الصخريين من ضخ استثمارات ضخمة لزيادة الإنتاج وجني أموال طائلة، وهذا ما حدث قبل عام 2018.. كما أن الارتفاع يحفّز كبريات شركات النفط على الاستثمار في حقول لم تكن لتبلغها من قبل، إذ إن مردوديتها الآن فيها نوع من المخاطرة، وببلوغ أسعار أكثر من 110 دولارات تزيد هذه الشركات من التنقيب في مناطق أخرى، ما يجعل هناك تخمة في العرض، ومن شأنه أن يؤثر سلبًا في الأسعار».

وأشار بوطمين إلى أن تحالف أوبك+ يبحث عن استقرار الأسعار عند 90 دولارًا، لحماية مصالحه الاستثمارية، ويجعله لاعبًا معدلًا في السوق، ومن ثم لدى دول التحالف المصلحة التامة في الاستقرار من جهة، ومحاولة جعل العملاء قادرين على شراء منتجاتها وبثمن مناسب من جهة أخرى، وهذا التوازن يمنح الثقة للمستهلك وكذلك للمنتج.

ما هي أسباب انخفاض الأسعار؟

في رأي الخبير في شؤون الطاقة والشرق الأوسط، سيريل وودرشوفن، يرجع الانخفاض الأخير في أسعار النفط إلى أن السوق ما تزال غير خاضعة لمسألة العرض والطلب، وإنما للاضطرابات؛ سواء في الصين أو إيران أو البنوك.

ويعتقد أن التأثير الكلي لهذه الاضطرابات منخفض جدًا في الوقت الحالي، لذا قد يسفر التشاؤم بشأنها عن تدهور السوق، موضحًا أن التوقعات والمضاربة تدفع الأسعار والعقود الآجلة للهبوط.

وأشار إلى أن السبب الثاني هو خوف المستهلكين الغربيين من التكاليف الإضافية المحتملة لانتقال الطاقة، وزيادة الضرائب، وتهديدات الأزمة المالية.

وقال: «بصفة عامة، يواجه الغرب ارتفاعًا في الفواتير، وستستمر في الارتفاع حتى يكون هناك رد فعل معاكس».

كما أضاف أن الاضطرابات السياسية المحتملة في الاتحاد الأوروبي، والخوف حتى من الاضطرابات السياسية المستمرة في الولايات المتحدة -المتمثلة في الأزمات بين الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن والرئيس السابق دونالد ترمب-، لا تؤدي إلى نتائج إيجابية فيما يخص أسعار الطاقة.

بينما أشار الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين، إلى 4 أسباب أدت إلى انخفاض الأسعار خلال الأسابيع الاخيرة، أولها هشاشة عجلة النمو الصناعي داخل الاتحاد الأوروبي.

ويقصد بذلك أن هناك نوعًا من الشلل على طلب الطاقة في قطاع الصناعة، خاصة داخل الاتحاد الأوروبي، فهناك شركات ضخمة داخل الاتحاد باتت مقتنعة أن استمرار نشاطها مرتبط بمدى تأمين إمدادات الطاقة، وهذه الثقة أصبحت هشة نوعًا ما، وأصبحت تدرك أن واحدًا من الحلول الناجعة لحماية استثماراتها هو نقل بعض فروعها ذات الاستهلاك الضخم، إلى الصين والهند وأميركا، حيث أسعار الطاقة المنخفضة.

وأوضح أن دول الخليج والشرق الأوسط ستكون وجهة جذابة حال استغلت ذلك بذكاء، إلا أن الصين والهند تتمتعان بحظ أوفر، نظرًا إلى ارتفاع معدلات النمو، إذ تشتري الدولتان النفط والغاز بأسعار مخفضة من روسيا، ما يسمح بمنافسة أوروبا، إذ إن زمن الغاز الروسي المخفض عبر الأنابيب بات من الماضي، وأن زمن ناقلات الغاز المسال والتكلفة الباهظة أصبح حقيقة تؤرق أزمة ارتفاع فواتير الطاقة داخل أوروبا.

وقال: «خير دليل على ذلك تصريح المدير التنفيذي لعملاقة شركة البتروكيماويات (باسف) الألمانية، خلال الأسبوع الماضي، إذ قال إن فروعها الـ30 الموجودة داخل الصين مكّنتها من تغطية الخسائر التي تكبدتها داخل أوروبا، نتيجة الأسعار الجنونية للطاقة، إلى جانب غلاء الأيدي العاملة، وهو التوجه نفسه الذي اتخذته عملاقة السيارات فولكس فاغن».

وأضاف أن الخسائر التي تكبدتها الشركات داخل أوروبا مع ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة أسهمت في التقليل النسبي من الطلب على النفط والغاز، مشيرًا إلى أن استهلاك الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي خلال سنة 2022 انخفض بنسبة 15٪، من 400 مليار متر مكعب إلى 340 مليارًا.

أما السبب الثاني فهو ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الشتاء، ومواكبتها لسياسة أوروبا نحو تحول الطاقة، مع خفض استهلاك مصادر الوقود الأحفوري.

وتمكّنت دول الاتحاد الأوروبي من توفير كميات ضخمة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وحققت مجتمعة أكبر نسبة في توليد الكهرباء 23٪، متقدمة على الطاقة النووية والغاز الطبيعي، بنسب 21.9٪ و19.9 على التوالي.

ومكّنت هذه الظروف الطبيعية من توفير أكثر من 10 مليارات دولار كانت موجهة إلى استهلاك الغاز الطبيعي.

وتماشت هذه الأوضاع مع إستراتيجية هذه الدول المتمثلة في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية.

أما السبب الثالث فهو الخوف من عدوى إفلاس بنك سيليكون فالي إلى بنوك أخرى، وتأثيرها المباشر في مردودية الاستمرار، ومن ثم كبح استهلاك الطاقة.

وقال بوطمين -في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة- إن تداعيات إفلاس البنك الأميركي ما تزال تخيم على الأجواء المصرفية في العالم بأكمله.

وتابع: «كما تعلمون صناعة النفط والغاز مكلفة، وتتطلب استثمارات ضخمة ومدروسة، خاصة أنها تخضع لتمويل ممنهج يمتثل لقوانين مرتبطة بالبنوك، وأي مؤشر إفلاس يؤثر في صناع القرار، ويفرض على المساهمين التريث أو حتى العدول عن التمويل مؤقتًا لحماية المصالح المالية.. أعتقد أن هذا الوضع ظرفي وسيتجاوزه الزمن، حينما يعود الاقتصاد العالمي إلى الانتعاش».

أما السبب الأخير فهو انخفاض معدلات النمو المتوقعة في دول عديدة، الذي يرجع أساسًا إلى نسب التضخم المرتفعة في الاقتصادات العالمية، قائلًا إن الظروف أججّت من الوضع المالي للحكومات، وكذلك الشركات المستهلكة للطاقة، التي اضطرت إلى خفض وتيرة الإنتاج، ونقص المردودية الإنتاجية قلّص من الطلب المؤقت على الطاقة، وهو حصة استهلاكية مفقودة.

بينما قال المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية سابقًا، علي بن عبدالله الريامي، إن أسعار النفط بعد قرار الدول التي شاركت في خفض الإنتاج ارتفعت قليلًا، بعدما كانت في مستوى الـ70 دولارًا قبل اتخاذ القرار.

ويبدو للبعض أن اتخاذ هذا القرار كان لرفع الأسعار، ولكنه لم يكن الهدف الحقيقي، بحسب ما ذكره الريامي.

وقال: «إذا رجعنا نحو 4-5 أشهر السابقة، نلاحظ على الرغم من أن الأسعار كانت في مستوى الـ70 دولارًا، لكن كانت هناك ارتفاعات، قبل أن تقرر هذه الدول خفض الإنتاج، ورغم أنها كانت ارتفاعات محدودة وصغيرة فإن الاتجاه العام إلى أسعار النفط نحو الارتفاع».

وأضاف: «الوتيرة زادت في الارتفاع مع إعلان هذه الدول خفض الإنتاج، ومن ثم هذا يعطي مؤشرًا أن الهدف الحقيقي لم يكن لرفع الأسعار، لأنها كانت ترتفع، ولو صبرت الدول لكانت من الممكن وصولها إلى 80 دولارًا».

وقال: «عندما أعلنت الدول هذا الخفض ارتفعت الأسعار مباشرة خلال 4-5 أيام، ووصلت في حدود الـ85 دولارًا، والآن نشاهد تصحيحًا طبيعيًا ومنطقيًا للأسعار، وهذا دليل أن الهدف لم يكن رفع الأسعار، فلو كان الهدف الرفع لكان من الممكن أن تواصل الأسعار ارتفاعها، لكن انخفضت لارتباطها بالأسباب نفسها المتعلقة بالتخوف من دخول الاقتصادات الكبرى والاقتصاد العالمي في ركود، والمخاوف من قوة الدولار».

وتابع: «في الوقت الراهن الدولار قوي، لأن البنوك المركزية من خلال محاربتها للتضخم، ترفع نسبة الفائدة، لكن لها عوامل سلبية مستقبلية، والخوف هنا هو استمرار رفع نسبة الفائدة، وقد يؤثر في حجم القروض التي يمكن أن تدخل في الشق العلوي لبعض المنتجين، وهذا موضوع آخر وله أسباب اقتصادية أخرى، ولكن التخفيضات الأخيرة لها علاقة بتصحيح السوق، وبالعرض والطلب غير القوي في آسيا، وهذا كان غير متوقع، ومن ثم صحح السوق هذا الموقف، وأصبحنا في حدود الـ80 والـ85 دولارًا».

هل سترتفع أسعار النفط مع دخول الخفض حيز التنفيذ؟

قال الخبير في شؤون الطاقة والشرق الأوسط، سيريل وودرشوفن، إنه قد يكون هناك رد فعل سعري عند دخول قرار خفض الإنتاج حيز التنفيذ في مايو/أيار المقبل، لكنه سيكون ضعيفًا للغاية.

وفي الوقت الحاضر، ينصب التركيز على الاقتصاد والاضطرابات السياسية والاندفاع المستمر في الولايات المتحدة وأوروبا نحو قضايا تحول الطاقة، ويبدو أن السوق مقيدة بالمخاوف، التي يرى أنها غير واقعية.

وأشار إلى أن مع عدم كفاية الاستثمارات للتعامل مع الطلب في المستقبل، وصعوبة توفير إمدادات الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة وعدم كفايتها، يمكن لتحالف أوبك+ الاسترخاء، إذ ستقود الاقتصادات الغربية وربما الهند والصين إلى حدوث عجز قصير الأجل والدفع بارتفاع الأسعار.

وقد يكون الخيار المستقبلي لأوبك هو زيادة الإنتاج، لكن هذا -أيضًا- بمثابة كعب أخيل، إذ لا يمكن مواجهة النقص المحتمل من خلال القدرة الاحتياطية الحالية.

بينما توقع المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية سابقًا، علي بن عبدالله الريامي، أن تحوم الأسعار حول 80 إلى 85 دولارًا قبل نهاية هذه السنة، ولن تشهد الأسواق انخفاضًا كبيرًا إلى مستويات أدنى من 75 دولارًا، ومع ذلك لم يستبعد حدوث ذلك، لكن المبررات -حاليًا- غير قوية لانخفاض الأسعار إلى ما دون 75 دولارًا، وليس هناك مبررات ارتفاع الأسعار إلى أكثر من 85 دولارًا.

وقال -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «لا توجد مبررات كبيرة اقتصادية أو لها علاقة بالعرض والطلب يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.. ومن وجهة نظري، المؤشرات الأولية الصينية -أكثر الدول استيرادًا للنفط- خصوصًا الصناعية غير مشجعة لزيادة الطلب على النفط من الصين، على الرغم من انتعاش حركة السفر في الدول الآسيوية، والصين خاصة، إلا أن القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الزراعة والعقارات، لها مؤشرات قوية للنمو في آسيا.. ومن ثم لا نرى أي نمو كبير ممكن أن يؤدي إلى الطلب على النفط بصورة مطردة».

وعلى هذا الأساس، يرى أن الأسعار في الوضع الراهن مناسبة بالنسبة إلى الحركة التجارية والاقتصادية في آسيا، لا سيما الصين.

من جانبه، أشار الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين، إلى أن سوق النفط ما تزال تتأثر بعوامل متعددة، أهمها بطء معدلات النمو منذ أزمة كورونا، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، التي أخذت أبعادًا جيوسياسية واقتصادية بامتياز، وتأثرت أسواق النفط، وباتت حبيسة بعض المتغيرات غير المتوقعة، لذلك يصعب التكهن بالأسعار.

وقال: «هناك بعض المؤشرات المستقبلية التي قد تزيد من الطلب على النفط والغاز، منها بوادر الانتعاش الاقتصادي في الأسواق الآسيوية، والرجوع التدريجي إلى الصناعة داخل الاتحاد الأوروبي، كما أن دخول قرار خفض الإنتاج من بعض دول أوبك+ حيز التنفيذ سيُسهم في استقرار الأسعار مستقبلًا».

ومن بين هذه المؤشرات، تغير المناخ مع ارتفاع درجات الحرارة غير المسبوق خلال فصل الشتاء مع انخفاض كبير في تساقط الأمطار، ما انعكس على ملء السدود والأنهار، خاصة داخل الاتحاد الأوروبي، ومن شأنه التأثير المباشر في مردودية إنتاج الطاقة الكهرومائية داخل التكتل.

ومع تراجع نسبة توليد الكهرباء من الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية خلال العام الجاري، سيزيد الطلب على مصادر الوقود الأحفوري. واستطرد موضحًا: «نقص منسوب المياه في الأنهار سيضعف من إمكانات العديد من الدول من تبريد المفاعلات النووية المستعملة في توليد الكهرباء، وقد نعيش سيناريو العام الماضي نفسه، ما يضطر الدول إلى اللجوء لمصادر الوقود الأحفوري». بالإضافة إلى هذه المؤشرات، هناك بعض العوامل التي ستؤثر في أسعار النفط، منها تغير سياسة الاتحاد الأوروبي من أجل ملء مخزونات الغاز قبل فصل الشتاء، وهو ما سيزيد من الطلب على النفط.

وتوقع أن تأخذ روسيا طوعيًا قرارًا أحادي الجانب بخفض الإنتاج من أجل بلوغ مستوى 100 دولار أو أكثر، لتغطية تكاليف الموازنة، وخدمة التوجه الجديد مع الدول العربية تحت مظلة بريكس.

وأشار بوطمين -أيضًا- إلى التقارب الإيراني السعودي، الذي من شأنه أن يوحّد الرؤى في سياسة النفط العالمية، ويوحّد النظرة التوافقية للحفاظ على أسعار فوق 90 دولارًا، ما يُغني إيران عن بعض الضغوط الغربية في الملف النووي.

وأخيرًا، سلط بوطمين الضوء على الانخفاض المحسوس في المخزون الإستراتيجي الأميركي، الذي يتطلب كميات مناسبة لإعادة الملء من 367 مليون برميل -حاليًا- إلى 700 مليون برميل، كما أن موسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة يزيد من استهلاك الطاقة.

شكراً